

البحرين

سيساهم ارتفاع أسعار النفط، والانتعاش الاقتصادي في اعقاب الجائحة، والمساعدات المالية المستمرة من دول مجلس التعاون الخليجي، وارتفاع إنتاج النفط في تعزيز معدل النمو إلى ٣% في عام ٢٠٢٢، متخطية بذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما قبل الجائحة. وأعلنت الحكومة بنهاية عام ٢٠٢١ عن خطة طموحة للإصلاح والتنمية الاقتصادية بقيمة ٣٠ مليار دولار، والتي في حال تنفيذها، ستعزز آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط. كما يتوقع أن تتجه الميزانية إلى تسجيل فائض هذا العام، متجاوزة بذلك الهدف المتمثل في تحقيق التوازن بحلول عام ٢٠٢٤، وإن كان استمرار ارتفاع مستويات الدين ما يزال من أبرز مصادر القلق الرئيسية. وتشمل المخاطر تراجع أسعار النفط أو عدم تنفيذ أهداف برنامج التوازن المالي بالكامل، في حين أن التطبيق الناجح لبرنامج الإصلاح قد يعزز النمو الاقتصادي ويرفع درجة التصنيف الائتماني.

تماشياً مع قرارات الفيدرالي الأمريكي، ومن المتوقع تطبيق المزيد من تدابير التشديد النقدي هذا العام، مما قد يؤدي للحد من الضغوط التضخمية. وفي ذات الوقت، فقد ارتفع الائتمان المقدم من مصارف التجزئة بنسبة ٤,٨% على أساس سنوي في فبراير ٢٠٢٢، مدعوماً بتمديد برنامج تأجيل سداد مستحقات القروض حتى يونيو ٢٠٢٢.

التوازن المالي يلوح في الأفق بفضل ارتفاع أسعار النفط

استندت الحكومة في وضع أهدافها المعدلة في إطار برنامج التوازن المالي إلى عدة افتراضات من ضمنها وصول سعر برميل النفط ٦٠ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٢-٢٠٢٤، والذي يبدو الآن متحفظاً للغاية. ونتوقع تراجع الميزانية من تسجيل عجز بنسبة ٣,٧% من الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ (وفقاً لما حددته الحكومة) إلى فائض صغير خلال العامين الحالي والمقبل. وبالإضافة إلى القفزة التي ستشهدتها الإيرادات النفطية، من المقرر أن تنمو الإيرادات غير النفطية بنحو ٦,٢% من الناتج المحلي في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (٣,٤% في عام ٢٠١٨) على خلفية رفع ضريبة القيمة المضافة وتحسن تحصيل الإيرادات. كما تبدو الحكومة عازمة على التمسك بمبادرات برنامج التوازن المالي لترشيد النفقات بما في ذلك تقليل القوى العاملة وخفض الدعم، وتعزيز التزامها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي. كما تستهدف البحرين إنفاق ٢٠% من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٤، مقابل مستويات الذروة المسجلة مؤخراً والبالغة ٢٨,٧% في عام ٢٠٢٠.

وساهمت تلك الخطوات في تثبيت التصنيف الائتماني للبحرين (ستاندرد أند بورز: +B، وفيش: +B) وإن كانت تلك المستويات أدنى من درجة الاستثمار. وما يزال ارتفاع مستويات الدين الحكومي من أبرز مصادر القلق، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتراجع قيمة أصول صندوق الثروة السيادية نسبياً (٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي). إلا أنه نظراً لتحسن الوضع المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن هدف الحكومة المتمثل في تحقيق الاستقرار ثم خفض مستوى الدين إلى الناتج من ١١٥% في عام ٢٠٢٠ يبدو الآن قابلاً للتحقيق. وسيؤدي التقدم المستمر للإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التوازن المالي لتعزيز مدفوعات برنامج المساعدات المالية الخليجية بقيمة ١٠ مليار دولار المتفق عليه في عام ٢٠١٨، مما يساهم في دعم مستويات السيولة.

الحساب الجاري يتحول لتسجيل فائض وتحسن الاحتياطيات

في نفس الوقت، شهد الوضع الخارجي تحسناً ملحوظاً، إذ سجل الحساب الجاري العام الماضي أول فائض له خلال ٧ سنوات بنسبة ٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي مدعوماً بارتفاع صادرات الألمنيوم والحديد وارتفاع السياحة الوافدة. وبصفة عامة، نتوقع أن يواصل الحساب الجاري تسجيل فائض بمستويات مناسبة خلال فترة التوقعات. وسوف يساهم ذلك في إعادة بناء احتياطيات النقد الأجنبية لدى البنك المركزي والتي بلغت ٤,٣ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٢ (بما يكفي لتغطية أقل من ثلاثة أشهر من الواردات)، وتحسين المرونة في مواجهة أي صدمات خارجية أخرى.

وتتمثل المخاطر الرئيسية التي تهدد آفاق النمو الاقتصادي في التراجع المفاجئ لأسعار النفط، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعكس التحسن الأخير الذي شهدته الأوضاع المالية والخارجية، وعدم استكمال تنفيذ أهداف برنامج التوازن المالي في ظل أي معارضة اجتماعية أو سياسية. كما قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تفاقم ديناميكيات ديون القطاع العام وارتفاع مستويات خدمة الدين. ومن جهة أخرى، قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط أو تسريع وتيرة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بنجاح إلى تحسين معدلات النمو غير النقدي ورفع التصنيف الائتماني السيادي للبحرين.

ومن المتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز الانتعاش الاقتصادي للبحرين، والذي بدأ يحرز تقدماً ملحوظاً بالفعل في ظل تراجع الضغوط الناجمة عن الجائحة، واعتماد برنامج إصلاح شامل، والدعم المالي المستمر من دول مجلس التعاون الخليجي. وبعد نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٢% العام الماضي، يتوقع أن يسجل نمواً بنسبة ٣,٠% في عام ٢٠٢٢، ليخطى بذلك مستويات ما قبل الجائحة (الرسم البياني ١). وعلى الرغم من أن البحرين تعتبر أحد الاقتصادات الأكثر تنوعاً على مستوى منطقة الخليج، إلا أنها ستستفيد أكثر من غيرها من ارتفاع عائدات النفط نظراً لمواطن الضعف التي تعاني منها أوضاع المالية العامة، والتي يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجتها. وقد تسجل الميزانية في عام ٢٠٢٢ أول فائض مالي منذ ١٤ عاماً، متجاوزة بذلك هدفها (الذي تأخر بسبب الجائحة) المتمثل في تحقيق التعادل بحلول عام ٢٠٢٤.

الإصلاح الاقتصادي يعزز آفاق النمو على المدى المتوسط

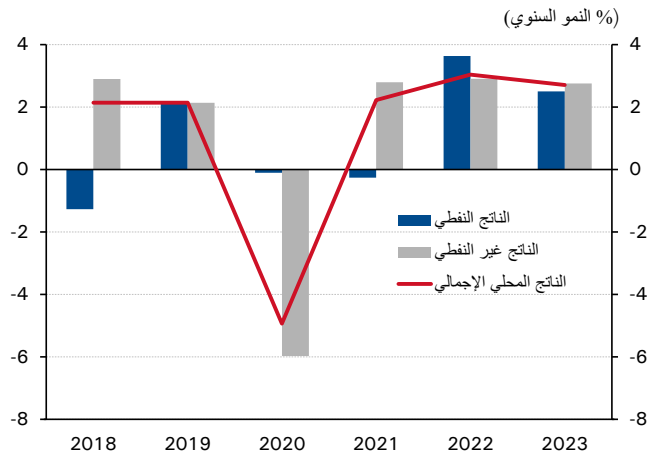
من المتوقع أن يصل نمو الاقتصاد غير النفطي إلى ٣% في عام ٢٠٢٢ - بمعدل أفضل قليلاً من العام الماضي - وذلك بفضل رفع القيود المتعلقة باحتواء فيروس كوفيد-١٩ إلى حد كبير خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، مع افتراض عدم إعادة فرضها وفقاً للسياسات الأساسية لتوقعاتنا. كما أنه من المقرر استمرار تعافي قطاعي السياحة والضيافة، مع استفادة القطاع المالي الذي يعتبر من أهم القطاعات الرئيسية (٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) من تحسن أنشطة الأعمال وارتفاع أسعار الفائدة. ومن شأن ذلك أن يساعد في تعويض التأثيرات السلبية على أنشطة الأعمال نتيجة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. وفي ذات الوقت، من المتوقع نمو قطاع الهيدروكربون هامشياً نتيجة زيادة الإنتاج المخطط له من قبل الأوبك وحلفائها، بنسبة ٣,٦% في عام ٢٠٢٢ مع ارتفاع إنتاج النفط الخام من ١٩٣ ألف برميل يومياً إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً.

وترتكز آفاق النمو على المدى الطويل إلى خطة الحكومة للتعافي الاقتصادي والتي من المقرر تطبيقها على مدار عدة سنوات بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار دولار بعد الإعلان عنها بنهاية العام الماضي. وتشمل الخطة تشييد خمس مدن ساحلية، وتوسيع البنية التحتية وطرق التجارة، وخلق ٢٠ ألف فرصة عمل سنوياً للمواطنين بحلول عام ٢٠٢٤، هذا إلى جانب تطبيق العديد من الإصلاحات التنظيمية بهدف جذب ٢,٥ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحلول عام ٢٠٢٣، والعمل على تنمية عدد من القطاعات المستهدفة بما في ذلك السياحة، والخدمات اللوجستية، والتمويل، وتكنولوجيا المعلومات. وسوف يساهم نجاح تلك الخطة في تعزيز آفاق النمو. إذ تشمل الخطة أيضاً برنامجاً لتحديث وزيادة سعة إنتاج مصفاة شركة نفط البحرين الحكومية - بابكو - (المتوقع في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤) بنسبة ٤٢% ليصل إلى ٣٨٠ ألف برميل يومياً وزيادة إنتاج حقل النفط الصخري في منطقة خليج البحرين الذي تم اكتشافه مؤخراً. كما أعلنت الحكومة أيضاً استهدافها الوصول إلى صافي انبعاثات كربون صفرية بحلول عام ٢٠٦٠ من خلال استخدام تكنولوجيا احتجاز الكربون المنبعث من الأنشطة الصناعية.

ارتفاع التضخم على خلفية تزايد أسعار المواد الغذائية وفرض ضرائب جديدة

قفز معدل التضخم إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال ٦ سنوات بوصوله إلى ٣,٢% على أساس سنوي في فبراير ٢٠٢٢ فيما يعزى في الغالب لمضاعفة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٠% اعتباراً من يناير الماضي. وسيؤدي ذلك إلى جانب عدد من العوامل الأخرى التي تتضمن تعافي الطلب، وارتفاع أسعار السلع العالمية إلى دفع التضخم للارتفاع إلى ٣,٠% في المتوسط في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، والذي ما يزال يعد متوسطاً معتدلاً (الرسم البياني ٢). كما تم رفع أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٢

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



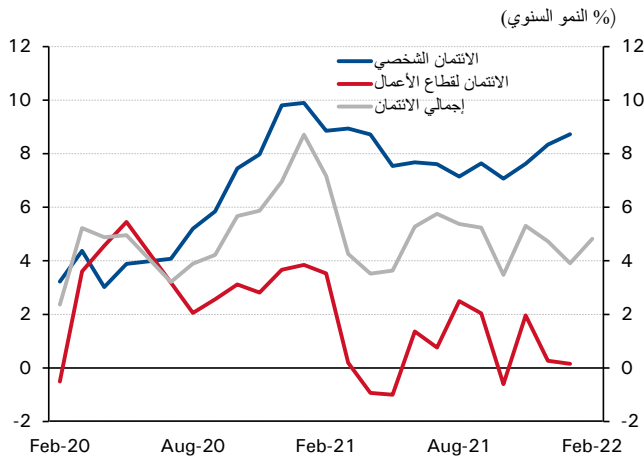
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠	
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	42.3	42.5	38.9	34.7	مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.7	3.0	2.2	-4.9	% النمو السنوي
التضخم	2.5	3.6	-0.3	-0.1	% النمو السنوي
غير النفطي	2.8	3.0	2.8	-6.0	% النمو السنوي
التضخم (متوسط)	2.8	3.2	-0.6	-2.3	% النمو السنوي
التوازن المالي	0.7	2.5	-3.7	-12.8	% من الناتج
الدين الحكومي	108.7	110.5	113.6	114.5	% من الناتج
الحساب الحالي	6.7	7.6	6.7	-9.3	% من الناتج

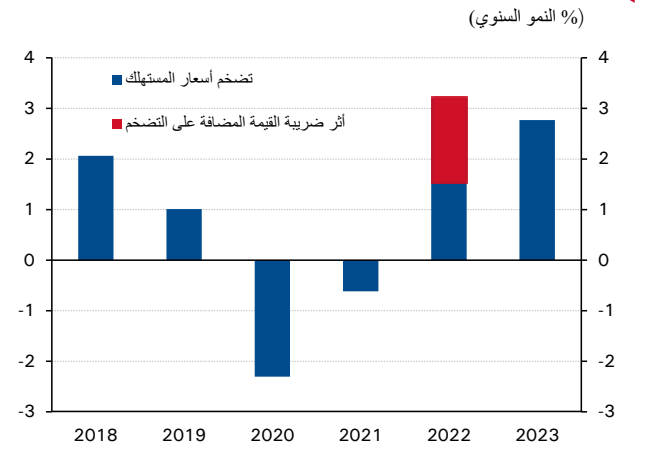
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: التسهيلات الائتمانية من مصارف قطاع التجزئة



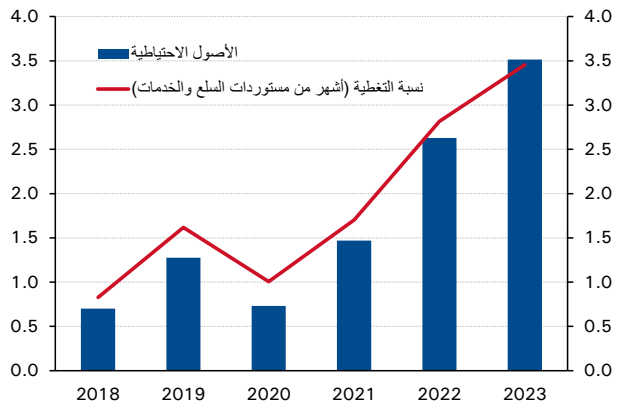
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم في أسعار المستهلكين



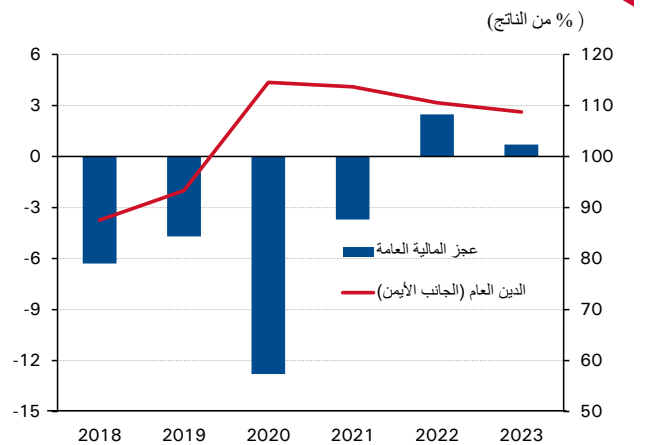
المصدر: وزارة المالية، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: احتياطي النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي



المصدر: مصرف البحرين المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: عجز المالية العامة والدين العام



المصدر: مصرف البحرين المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني